

إعادة البناء ما بعد النزاع

تأليف: سنام نراغي اندرليني وجودي البشري

أثناء استمرار النزاع يعتبر توفير المعونة الإنسانية – الغذاء الأساسي والمأوى والخدمات الطبية – أولوية للمشاركين على المستويين الوطني والدولي. ويشير توقيع اتفاقية سلام أو أي حدث يضع نهاية رسمية للحرب إلى بداية عملية إعادة البناء ما بعد النزاع. وتصل العديد من الوكالات ثنائية ومتعددة الأطراف للعمل مع الحكومات المحلية وإدارة وصرف معظم الأموال المتوفرة لإعادة البناء اجتماعياً واقتصادياً. هذا الانتقال من الحرب إلى السلام لم يكن سهلاً أبداً. في الكثير من الحالات "الإعانة الطارئة وعمليات إعادة التأهيل والمعونة التنموية تتعايش وتتفاعل معاً"⁽¹⁾. عندما تنجح اتفاقيات السلام ويتراجع العنف العسكري يتحول تركيز الإعانة من الإغاثة الطارئة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد.

الحكم والعملية القضائية ووضع أسس لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية.

3. **المرحلة الأخيرة**، أو مرحلة رعاية الاستدامة هي الوقت الذي يتوجب فيه دمج جهود الإبراء للمساعدة على منع عودة النزاع. في هذه المرحلة، ينسحب المشاركون العسكريون وخاصة قوات حفظ السلام الأجنبية ويبدأ المجتمع "بالتطبيع".

الدور الحاسم للسكان المحليين في عملية إعادة البناء ما بعد النزاع كثيراً ما يُغيبه قدم المشاركون الدوليين الرئيسيين. ولكن هناك اتفاق على أن إعادة البناء الفاعل والمستدام في نهاية المطاف يقرره بشكل واسع التزام السكان المحليين وقدراتهم، بمن فيهم الحكومة الوطنية والمجتمع المدني، بهدف الحفاظ على استمرارية العملية. المشاركون الدوليون يحاولون بشكل متزايد الوصول إلى المنظمات المحلية لتشكيل شراكات في جهودهم لإعادة البناء. إلا أنه في كثير من الأحيان يجري تهميش النساء والمجموعات على مستوى القاعدة في الخطوط المتقدمة لعملية التعافي واستثناءهم. يوفر هذا الفصل، ولو بصورة غير حاسمة، نظرة عامة لسياسات وممارسات المجتمع الدولي أثناء عملية إعادة البناء بعد النزاع. ويضم هذا، بشكل واسع، أخذ مواضيع مثل الأمن والحكم وقضايا العدالة إضافة إلى التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي بعين الاعتبار. ولكن، وبما أن الفصول الأخرى في هذه الحافظة مكرسة

هناك تفهم واسع في أوساط المانحين الدوليين بأن إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في المرحلة التي تلي النزاع فوراً – والتي كثيراً ما تسمى المرحلة الانتقالية – لا تشكل فقط المفتاح لمنع تكرار النزاع وإنما هي كذلك خطوة أساسية حيوية باتجاه التنمية بعيدة الأمد. في عام 2002 قام تجمع من المشاركين الدوليين، بمن فيهم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بنشر إطار إعادة البناء ما بعد النزاع⁽²⁾. ويحدد هذا الإطار ثلاثة مراحل من النشاط بين "وقف النزاع العنفي وعودة التطبيع"⁽³⁾. ورغم تداخل هذه المراحل وعدم ثباتها فإنها (كما هي مذكورة أدناه) تساعد في تحديد الأولويات وتفهم الاستمرارية من الحرب إلى السلام.

1. **الاستجابة المبداية** تأتي فوراً بعد نهاية العنف الواسع الانتشار. وتتميز بتوفير الخدمات الإنسانية الطارئة والاستقرار والتدخلات العسكرية لتوفير الأمن الأساسي. وتضم هذه التدخلات كذلك، على المستوى الدولي، نشر قوات حفظ السلام (أنظر الفصل الخاص بعمليات دعم السلام).

2. **مرحلة التحول أو الانتقال**، وهي فترة تظهر فيها قدرات محلية شرعية يتوجب دعمها ومساندتها، مع اهتمام محدد ضروري لإعادة مباشرة الاقتصاد، بما فيها إعادة البناء المادي وضمان الهياكل العاملة في

العديد من هذه القضايا فإن هذا الفصل يركز على إعادة إدارة الآلة الاقتصادية، ويبرز وقع السياسات والبرامج على المرأة والتحديات والفرص التي تواجهها في تأسيس إصلاحات اجتماعية واقتصادية تحقق حاجاتها، والأساليب التي تتغلب المنظمات النسائية من خلالها على هذه المشاكل.

من الواضح أن هذه القضايا لا تقتصر على مواقع بعد العنف، ولكن المرحلة التي يمر بها النزاع هي التي تقرر اللاعبين الرئيسيين ونوع المعونة التي تحتاجها المنطقة إلى أقصى حد وما يمكن توفيره.

2. على من وماذا تتضمن عملية إعادة البناء ما بعد النزاع؟

غدت المجتمعات الخارجة من نزاع مصدر قلق متزايد بالنسبة إلى العديد من المانحين العالميين. فهناك وعي بأنه رغم انتهاء الحرب فإن السلام، وخاصة السلام المستدام، لا يمكن الحصول عليه أو تحقيقه بنفس السهولة. فالفقر المدقع والعداوات العرقية أو السياسية أو الدينية وانتشار الأسلحة وغياب الحكومات والبنية التحتية تشكل جميعها تهديدات كبيرة قد تعيد الدولة بسهولة إلى حالة الحرب. وفي الوقت نفسه ورغم التحديات الهائلة فإن فترة ما بعد النزاع هي فترة آمال وفرص. فبعد سنوات أو حتى عقود من النزاع والقتال، دنا الوقت – ولو لفترة قصيرة – الذي تتوفر فيه الموارد المالية والفنية للمساعدة على التعامل مع أسباب الحرب وجذورها وتشكيل مستقبل أمة.

على المستوى العالمي هناك اعتراف بأنه في العديد من الحالات فإن "الفوز بالسلام" يشكل تحدياً أكبر من النصر في الحرب، وبأن بناء الأمة عملية معقدة طويلة الأمد. وهناك تفهم أيضاً بأنه ليس باستطاعة مؤسسة واحدة التعامل مع جميع القضايا.

اللاعبون

فيما يلي ندرج العديد من اللاعبين الرئيسيين العاملين في عملية إعادة البناء ما بعد النزاع. ورغم أنه في معظم الحالات، كما يذكر، لدى هذه المؤسسات سياسات محددة حول رسم خطوط سياسات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة إلا أن هذه السياسات لا تنفذ أحياناً بشكل فعال على المستوى الميداني.

1. **مجموعة البنك الدولي**، وتتكون من خمسة مؤسسات تملكها 184 دولة عضو. الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر وتمتلك ما يزيد قليلاً على 16 بالمائة من الأصوات. وتضم(4).

• **البنك الدولي للتنمية وإعادة الإعمار (IBRD)** ويركز على الحد من الفقر من خلال تقديم القروض والضمانات والخدمات الاستشارية للدول متوسطة الدخل والتي تتمتع بمصداقية ائتمانية.

• **جمعية التنمية العالمية (IDA)** والتي تقدم قروضاً بدون فوائد لدول العالم الـ 81 الأكثر فقراً.

1. ما هو التعافي الاجتماعي والاقتصادي وإعادة الإعمار؟

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الإعمار تتضمن إعادة إنشاء المكونات العملية للمجتمع ومن ضمنها:

• **إعادة إرساء قواعد الأمن الداخلي**، بما فيها إعادة استيعاب السكان الذين كانوا قد خلعوا من مناطقهم ونزع سلاح وحلّ وإعادة دمج المسلحين المتقاتلين (أنظر الفصول ذات العلاقة)

• **بناء قدرات إدارية وحكومية** (أنظر الفصل الخاص بالحكم)

• **إصلاح البنية التحتية الفعلية** بما في ذلك بناء المساكن والطرق والجسور، وإعادة توصيل إمدادات المياه والكهرباء والوقود، وإصلاح المدارس والأسواق والمستشفيات، وتوظيف الأفراد وتوفير التدريب الضروري للعمليات والصيانة.

• **إنشاء بنية تحتية مالية عاملة وإعادة هيكلة الاقتصاد**. ويتضمن هذا إيجاد نظام مصرفي ومالي موثوق، وتخطيط وميزانية سنوية، وإعادة إنشاء قاعدة اقتصادية انطلاقاً من زراعة أو نظام رعوي تقليدي إنتاجي وصناعات قائمة وإيجاد بيئة مشجعة على توليد مصادر جديدة للدخل والنمو الاقتصادي. ويحتوي كذلك على توفير القروض والمنح للأعمال التجارية أو المشاريع الجديدة والتدريب على المهارات وتطوير صناعات وتجارة جديدة ووضع حد للإجرام وسيطرة المسلحين على قطاعات هامة في الاقتصاد.

• **إنشاء نظام قضائي** عامل موثوق، بما في ذلك عمليات سن التشريعات وإصلاح المحاكم والإجراءات القضائية وتوظيف الأفراد وتوفير التدريب والبدء ببرنامج وطني للوعي بالقضايا القانونية (أنظر الفصول المتعلقة بالعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان)

• **ضمان الازدهار الاجتماعي** بما في ذلك الحاجات الصحية للسكان (مثلاً الأمن الغذائي توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإعادة بناء النظام التربوي).

- التباين المستمر في النوع الاجتماعي يحد من الكفاءة الاقتصادية والنمو
 - يمكن للسياسة العامة أن يكون لها أثر في تخفيض الفجوة في النوع الاجتماعي.
 - وتهدف سياسة البنك المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى الحد من التباينات في النوع الاجتماعي وتعزيز مشاركة النساء في عملية التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق يساعد البنك الدول الأعضاء من خلال عمله التحليلي والاستشارة السياسية والبرامج الإقراضية على:
 - مراجعة وتعديل الإطار القانوني والتنظيمي حسب الحاجة
 - تقوية قاعدة المعلومات من أجل التحليل للنوع الاجتماعي
 - الحصول على التمويل المطلوب لدعم هذه السياسات والبرامج
 - تصميم سياسات وبرامج حساسة للنوع الاجتماعي من خلال:
 - تحديد العوائق التي تواجهها النساء
 - تقييم فوائد وتكاليف الاستراتيجيات للتعامل مع هذه العوائق
 - ضمان تنفيذ فاعل للبرامج
 - إنشاء نظم رقابة وتقييم مميزة من حيث النوع الاجتماعي
 - وحتى يتسنى تحليل قضايا النوع الاجتماعي في كل دولة يستخدم البنك تقييمات الفقر والنوع الاجتماعي، مراجعات الإنفاق العام، وغيرها من النشاطات الاقتصادية والحوار داخل الدول. والهدف هو استيعاب التحليل في استراتيجية الدعم للدولة وعكس ذلك في البرنامج الإقراضي⁽⁶⁾.
 - 2. بنوك التنمية متعددة الأطراف الخاصة بكل إقليم هي مؤسسات توفر المعونة المالية والمشورة الفنية للدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي. ويستخدم تعبير "بنوك التنمية متعددة الأطراف" للإشارة إلى مجموعة البنك الدولي وأربعة بنوك إقليمية هي:
 - **بنك التنمية الإفريقي (AFDB)** ويركز على التنمية في أفريقيا
 - **شركة التمويل الدولي (IFC)** والتي تشجع التنمية الاقتصادية عن طريق دعم القطاع الخاص.
 - **وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف** التي تشجع الاستثمار الأجنبي في الدول الفقيرة عن طريق توفير الضمانات ضد الخسائر غير التجارية (مثلاً نتيجة للحرب)
 - **المركز الدولي لحل الخلافات الاستثمارية (ICSID)** الذي يُشجع الاستثمار الخارجي عن طريق توفير خدمات التحكيم والتوسط في حل القضايا.
- البنك الدولي يتعلّق بشكل محدد بالبنك الدولي للتنمية وإعادة الاعمار وجمعية التنمية الدولية. وتدير الدولة المديرة مكاتبها في كل دولة وتملك المسؤولية الأولية لتطوير استراتيجية معونة للدولة، هي عبارة من خطة ثلاثية (3 سنوات) تحدد نواحي الأولويات للاستثمار والمعونة الفنية والنشاط للبنك.
- ومنذ التسعينات من القرن الماضي شارك البنك وبشكل متزايد في نشاطات الإغاثة ما بعد النزاع. ففي الفترة بين العامين 1980 و1998 ازدادت قروض البنك الدولي للدول الخارجة من نزاع بمعدل 800%، مما يشكل 16% من إجمالي نشاط البنك الإقراضي في تلك الفترة. وتشير أرقام أكثر حداثة أن مساعدة البنك الدولي للدول الخارجة من نزاع تصل إلى حوالي 25% من إجمالي الإقراض الذي بلغ عام 2003 18,5 مليار دولار⁽⁵⁾. هذه الزيادة تعود جزئياً إلى الارتفاع الكبير في النزاعات بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة، وبالتالي زيادة عدد الدول التي يمكن اعتبارها "دول في حالة ما بعد النزاع" في السنوات اللاحقة. ويعود ذلك أيضاً إلى زيادة مشاركة البنك في أوضاع كهذه. كما يوفر البنك بشكل متزايد المعونة على شكل هبات وليس على شكل قروض للدول في حالة ما بعد النزاع.
- ولدى البنك كذلك صندوق لما بعد النزاع (PCF) يقدم المنح لعمليات إعادة الاعمار الاجتماعي والمادي. وتدير هذا الصندوق وحده منع النزاع وإعادة الاعمار. وفي عام 2003 وحده تم توزيع 13 مليون دولار من خلال هذا الصندوق. ويستقبل الصندوق الطلبات من المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني في الأقاليم التي تتعرض للنزاع، ولكنها تستخدم مكاتب البنك الدولي لتقييم جدوى هذه الطلبات. ويجب أن تقوم مكاتب الدول بالموافقة والتوصية بالطلبات المقدمة إلى صندوق ما بعد النزاع.
- وتنص سياسات البنك الدولي المتعلقة بالمساواة في النوع الاجتماعي على ما يلي:

الإنذار المبكر لتحديد الأزمات المحتملة، عودة احتدام النزاع، أو تردي الأوضاع (أنظر الفصل حول منع حدوث النزاع)⁽⁸⁾.

4. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** وهو الوكالة الأولية للأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا التنمية، وخاصة التركيز على الحكم الديمقراطي والحد من الفقر ومنع الأزمات والتعافي منها والبيئة والطاقة المستدامة وانتشار مرض نقص المناعة الطبيعية/الإيدز. ونظراً لوجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دول قبل وأثناء وبعد الأزمات والنزاعات أحياناً فإن مكتب الوكالة الخاص بمنع الأزمات والتعافي منها قد أصبح لاعباً قيادياً في الدول التي تمر بعملية التحول ما بعد النزاع. وهدف هذا المكتب تنسيق جهود الأمم المتحدة على الأرض، وهو يلعب دوراً قيادياً في مكاتب الأمم المتحدة التي تساعد على تحديد الأولويات لإعادة الاعمار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو عضو كذلك في اللجنة القائمة عبر الوكالات (IASC) (أنظر أعلاه)

وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقليدياً معظم عمله على الشراكات مع هيئات حكومية ووطنية، إلا أنه شريك رئيسي ومناخ كذلك لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات الوطنية غير الحكومية والمنظمات المحلية المرتكزة على المجتمع المحلي. ففي نيبال قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتأسيس صندوق قيمته 2,6 مليون دولار بتمويل من مانحين من الخارج لتقوية منظمات المجتمع المدني في جهودها لإعادة أعمار المجتمعات التي تأثرت بالعنف⁽⁹⁾.

ويدير مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كافة أنحاء العالم ممثلون مقيمون مسؤولون عن التشاور مع وكالات الأمم المتحدة والللاعبين الدوليين والعمل بتنسيق مع الحكومات الوطنية والعاملين في مجال المجتمع المدني في تحديد أولويات التنمية وتنفيذ وتقييم البرامج في الدول. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يأخذ زمام القيادة في صياغة إطار المعونة التنموية للأمم المتحدة (UNDAF) لأي دولة. وهذا بالعادة يضع أولويات السياسة والبرامج لمدة خمس سنوات.

وتنص سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالأنواع الاجتماعي على:
"جعل المساواة في النوع الاجتماعي حقيقة واقعة هو التزام جوهرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكقضية مستعرضة يجب التعامل مع النوع الاجتماعي في كل ما يفعله البرنامج. لماذا؟ لأن المساواة بين المرأة والرجل أمر عادل وصائب وهدف سام بحد ذاته، يقبع في قلب التنمية البشرية وحقوق

• **بنك التنمية الآسيوي (ADB)** ويركز على الحد من الفقر في آسيا والباسيفيكي

• **البنك الأوروبي للتنمية وإعادة الاعمار (EBRD)** ويستثمر في أوروبا الشرقية ودول البلقان وعدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق

• **مجموعة بنوك التنمية عبر أمريكا (IADB)** ويقوم بتمويل جهود التنمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

3. **مكتب التنسيق للإغاثة الإنسانية (OCHA)** وهو النقطة البوذية للأمم المتحدة للاستجابة مع الحالات الطارئة المعقدة والكوارث الطبيعية. ويناط بالمكتب تنسيق الاستجابة الإنسانية وتطوير السياسات والقيام بعمليات الاستقطاب. ويقوم المكتب بتنسيق عمل من خلال اللجنة القائمة عبر الوكالات (IASC) التي تضم العديد من وكالات الأمم المتحدة الرئيسية مع المنظمات غير الحكومية وحركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا يُشارك المكتب في العمليات اليومية، إلا أنه يقوم بتنسيق:

• تطوير سياسة مشتركة للتعون الإنساني بين شركائه على الأرض؛

• تقييم الوضع والاحتياجات - في حال وقوع أزمة فإن وظيفة المكتب هي: (1) تحديد الاحتياجات الإنسانية الإجمالية (2) تطوير خطة عمل واقعية تتجنب ازدواجية العمل (3) الرقابة على تقدم العمل وتعديل البرامج حسب ذلك⁽⁷⁾؛

• التشبيك وترتيب اللقاءات بين العاملين الرئيسيين بحيث يتم التشارك في التجارب والمعلومات وبحيث تكون هناك شفافية متزايدة ومساءلة بين العاملين؛

• حشد الموارد خاصة من خلال عملية المناشدات المشتركة التي تحدد أولويات التمويل وتشكل وسيلة مجدية للوصول إلى المانحين الرئيسيين؛

• التعامل مع المشاكل في خضم الأزمات. عندما لا تملك المنظمات غير الحكومية الأخرى أو الوكالات التفويض يقوم المكتب بأخذ زمام القيادة في حل المشاكل (مثلاً التفاوض مع الأطراف المتحاربة لتوفير المعونة الإنسانية للمدنيين)؛ و

• استخدام الأدوات والآليات لتحسين التنسيق بين الوكالات. مثلاً المكتب مسؤول عن "تحليل الإنذار المبكر" لمتابعة احتمالات أزمات إنسانية. فهو يستخدم أسلوب منهجي يعتمد على مؤشرات

الإنسان. ولأن عدم المساواة في النوع الاجتماعي تشكل عائقاً أمام التقدم وحاجز على طريق التنمية الإنسانية. عندما لا يتم أخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار في عملية التطوير والتنمية فإنها تتعرض للخطر. هناك توجهان مكملان ببعضهما بعضاً لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي: وضع النوع الاجتماعي ضمن المسار العام وتشجيع تمكين المرأة. وكلاهما أمر حيوي أساسي⁽¹⁰⁾.

5. **صندوق الأمم المتحدة التنموي للمرأة (UNIFEM)** ، ويعمل ضمن شراكات مع غيره من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، ومع الحكومات والمجتمع المدني لتوفير المعونة الفنية والمالية لتشجيع حقوق المرأة وإمكاناتها وفرصها عالمياً. وتضم نواحي تركيزه الرئيسية:

- تقوية حقوق النساء الاقتصادية وتمكينها؛
- إحداث الحكم وبناء السلام؛ و
- تشجيع الحقوق الإنسانية للمرأة.

وفي مضمون الدول المتأثرة بالنزاع تدعم اليونيفيم مشاركة المرأة في عملية السلام وإعادة الأعمار عن طريق توفير التدريب القيادي وبناء القدرات وتيسير التواصل مع المجتمع الدولي، ودعم النشاط النسائي المحلي للسلام والاستقطاب والمبادرة بإنشاء مشاريع إنذار مبكر ومنع للنزاع. ولدى اليونيفيم خمس عشر مكتباً إقليمياً ونصف إقليمي.

6. **دائرة عمليات صنع السلام للأمم المتحدة (DPKO)** ، وقد وسّعت سياساتها ومجالات خبراتها لمواجهة الطلب في عدد من المجالات المتنوعة، بينما تتسع عمليات حفظ السلام إلى ما وراء أسلوب التطبيق العسكري ونحو جهود دعم السلام بل وحتى بناء الدول. بالنسبة لقضية النوع الاجتماعي ومنذ إصدار القرار 1325 عام 2000 تم إطلاق مبادرات جديدة بما فيها تعيين مكاتب كاملة للنوع الاجتماعي ومستشارين في المكاتب الدولية، وبذل الجهود لاستيعاب وجهات النظر حول النوع الاجتماعي في نزع سلاح المتحاربين وإعادة استيعابهم، وتشجيع التوازن في النوع الاجتماعي في قوات الشرطة المحلية، وتوفير التدريب في قضايا ومجالات تتعلق بالعنف المنزلي والاتجار بالرقيق الأبيض وتطوير مشاريع ذات "وقع سريع" تركز على وقعها التبادلي على النساء والرجال ودعم اشتغال قوانين وعمليات الانتخابات الحساسة بالنوع الاجتماعي.

وفي مضمونها التنظيمي وبالذات فيما يتعلق بتجنيد العاملين في حفظ السلام، تدرك الدائرة أن "السعي وراء التوازن في النوع الاجتماعي يضم احتمالات

زيادة حجم تجمع المواهب. إضافة إلى ذلك فإن استيعاب النوع الاجتماعي في المسرب الرئيسي يمكنه زيادة تفهم وضع معقد. وقد يؤدي إلى افتراضات وتعريف جديدة. وقد يقترح توجهات جديدة نحو غايات مرجوة وقد يكشف موارد ومواهب تم إغفالها⁽¹¹⁾ وتبرز كذلك أن "الحاجة لزيادة مشاركة النساء في كافة نواحي عمليات السلام وعلى كافة المستويات وخاصة في أعلى مراكز صنع القرار تبقى أولوية ذات اهتمام كبير"⁽¹²⁾ إلا أن الدائرة تضع عبء تجنيد المرأة على كاهل الدول الأعضاء مشيرة إلى أن "الأمين العام قد ناشد الدول الأعضاء زيادة تجنيد المرأة كمرافقات عسكريات وجنديات لحفظ السلام وشرطيات مدنيات"⁽¹³⁾.

7. وكالات أخرى من أسرة الأمم المتحدة تشارك كذلك في جهود التعافي الاجتماعي والاقتصادي من النزاع. وتعتبر منظمة العمل الدولية التي تتخصص في مجال حقوق العمال وتشجيع العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان عاملاً أساسياً في التعامل مع القضايا الاقتصادية وقضايا العمالة في دول ما بعد الحرب. ومن خلالها عملها مع الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات العمالية توفر المنظمة المعونة الفنية لتحسين فرص العمالة ولضمان توفير الحماية الاجتماعية للعمال. أما برنامج الغذاء الدولي (WFP) فيشكل الوكالة الرئيسية للأمم المتحدة في توفير الغذاء ومكافحة الجوع في الأزمات والحالات الطارئة بما فيها النزاع. ولدى المنظمة التزام قوي في العمل مع النساء إدراكاً منها بأن المرأة هي "الطريق الأول والأسرع نحو الحد من الفقر والجوع"⁽¹⁴⁾ أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) فهي الهيئة الرئيسية في ضمان الأمن الغذائي ومساعدة الأمم في جهودها لتحسين المعايير الغذائية والإنتاج الزراعي.

وينص تكليف صندوق الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF) على حماية الأطفال. وتعمل اليونيسيف بنشاط في المناطق التي تسودها الحروب على إعادة استيعاب الجنود الأطفال وإعادة بناء المدارس وتوفير التعليم (أنظر الفصل الخامس بأمن الأطفال وسلامتهم).

من حيث المبدأ هناك التزام بالمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة عبر نظام الأمم المتحدة، حيث تستنيط العديد من المؤسسات سياساتها اعتماداً على توصيات قدمت في **منهاج عمل مؤتمر بيجين 1995**. إضافة إلى ذلك هناك التزام على طول النظام وعرضه بتحقيق **الأهداف التنموية للألفية** والتي تضم المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة (أنظر المربع). وفي واقع الأمر فإن هناك حاجة للمزيد من العمل لتحقيق المساواة.

الأهداف التنموية للألفية (15)

في أيلول/ سبتمبر عام 2000 وبعد مشاورات واسعة على الصعيد العالمي اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك لاحتضان قائمة أهداف للألفية بحلول عام 2015 والموافقة عليها.

وحسب البنك الدولي فإن الأهداف التنموية للألفية تلزم المجتمع الدولي بمنظور موسّع للتنمية، يشجع بنشاط التنمية البشرية كمفتاح للحفاظ على التقدم الاجتماعي والاقتصادي في جميع الدول، وتدرك أهمية إيجاد شراكة عالمية نحو التنمية. وقد تم قبول الأهداف بشكل مشترك كإطار لقياس التقدم التنموي.

الأهداف الثمانية هي:

- استئصال الفقر المدقع والجوع
- تحقيق التعليم الابتدائي في كافة أنحاء العالم
- تشجيع المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال
- تحسين مستوى الصحة الإنجابية
- محاربة مرض نقص المناعة الطبيعية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض
- ضمان الاستدامة البيئية
- تطوير شراكة عالمية نحو التنمية

وقد أصبح تحقيق هذه الأهداف هدفاً مبدئياً لمعظم الهيئات التنموية الثنائية ومتعددة الأطراف. ومن بين الدول الأبعد عن إمكانية تحقيق هذه الأهداف دول كثيرة تأثرت بالزراع.

وقد مكن وضع هذه الأهداف من إعادة هيكلة العلاقات بين المانحين والدول المستفيدة والمجتمع المدني. الألية لهذه العملية هي عملية استراتيجية تخفيض الفقر، والتي يقصد بها أن تكون عملية تشاركية تضم الحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني الذين يوافقون على أولويات تخفيض معدلات الفقر. وقد حددت منظمات المجتمع المدني التي قامت بمراقبة عملية استراتيجية تخفيض الفقر حتى الآن مشكلتين رئيسيتين:

1. كانت المشاركة أقل بكثير مما هو مرغوب فيه، كما كانت مشاركة المرأة ضعيفة بشكل خاص في العديد من الحالات. وقد شكت المنظمات النسائية من عدم إعلامها في كثير من الحالات عن العملية، وأنها عندما تمكنت من المشاركة لم تجد شكاويها أذناً صاغية. وقد كانت النتيجة عدم إدخال قضايا النوع الاجتماعي في المسرب الرئيسي لعملية استراتيجية تخفيض الفقر بشكل فاعل.

2. عملية التمويل الناتجة عن العملية (على شكل أوراق استراتيجية تخفيض الفقر) ملزمة ومحددة. وفي الواقع أن المجتمع المدني تمت دعوته إلى عالم التمويل التنموي واتخاذ القرارات في هذا المجال، إلا أنه تم إخباره بأنه حال اتخاذ القرارات لا تستطيع الوصول إلى التمويل وموارده سوى المشاريع والمنظمات التي وافقت على الاستراتيجية.

8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (OECD)

تلعب كذلك دوراً مؤثراً في منع النزاع وبناء السلام. وتتكون المنظمة من ثلاثين دولة عضو ملتزمة بالحكم الديمقراطي واقتصاد السوق. وتعمل المنظمة مع أكثر من 70 دولة ومنظمة غير حكومية والمجتمع المدني، وتنتج آليات متفق عليها دولياً وتوصيات وقرارات "لتشجيع قوانين اللعبة في مناطق يعتبر الاتفاق متعدد الأطراف فيها ضرورياً للدول الفردية لإحراز تقدم في الاقتصاد العالمي"⁽¹⁶⁾ وتضم نشاطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبحوث والنشر وتجميع الإحصائيات وتحليلها حول قضايا تتراوح بين المعونة التنموية التربوية والتعليم والعلوم. وتقسّم المنظمة إلى سلسلة من الدوائر بالتعاون مع الدول النامية تحت رعاية مديريةية التعاون التنموي والتي تدعم **عمل لجنة معونة التنمية (DAC)**. أعضاء اللجنة الثلاثة وعشرون⁽¹⁷⁾ جميعهم من كبار المانحين "يتوقع أن تكون لهم أهداف معينة مشتركة فيما يتعلق بإدارة برامجهم. ويتم لهذا السبب إعداد إرشادات لممارسي التنمية في العواصم وفي الميدان"⁽¹⁸⁾.

والوسطى والصغرى حتى تتمكن من دفع أعمال تستجيب مع النوع الاجتماعي نحو عمل تنموي"⁽²⁰⁾.

وتقود عمل لجنة معونة التنمية **Gendernet** (شبكة النوع الاجتماعي) وهي منبر عالمي من خبراء في مجال النوع الاجتماعي من وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف لتبادل الخبرات وتطوير سياسات وتوجهات مشتركة. وتقوم Gendernet بنشر دراسات وإرشادات وصحائف معلومات وغيرها من المواد المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتنمية بشكلها الواسع بما في ذلك قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي والنزاع. كما تعقد ورشات عمل موضوعية مع خبراء من داخل نظام الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحكومات⁽²¹⁾.

وتعكس الوثائق الصادرة عن لجنة معونة التنمية وخاصة الإرشادات، مجموعة مشتركة من السياسات والمعايير التي يتوجب على أعضاء اللجنة للالتزام بها عندما يقومون بتوفير المعونة التنموية في أي مكان. بالتالي يمكن للمنظمات غير الحكومية وغيرها من التي تقوم بأعمال الاستقطاب لصالح المساواة في النوع الاجتماعي في إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي ما بعد النزاع أن تستخدم الإرشادات في أعمال الرقابة ومساءلة أعضاء اللجنة في التزاماتهم.

9. المانحين من الطرفين – وتضم هذه القائمة الولايات

المتحدة وكندا والسويد وأعضاء الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها من العديد من الدول، والتي توفر الأموال من خلال الأمم المتحدة والبنك الدولي ومباشرة إلى الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والشركات الخاصة ومقاولين الباطن في أعمال إعادة الأعمار. ويتراوح معدل الدعم وطبيعته حسب تاريخهم واهتماماتهم ومدى مشاركتهم مع الدولة. وفي العديد من الحالات قامت هذه الوكالات بإنشاء مكاتب متخصصة للتعامل مع المراحل والأبعاد المختلفة للنزاع والتعافي بعد النزاع. وتدعم **الوكالة الأميركية للإنماء الدولي (USAID)** بشكل مبدئي جهود التنمية طويلة الأمد في الدول الفقيرة وتشكل لاعب رئيسي في توفير المعونة الإنسانية الطارئة للدول التي تمزقها الحروب والمناطق التي تعاني من الكوارث الطبيعية. ولديها تكليف "بوضع الأموال جانباً لمؤسسات الأعمال الصغيرة والأعمال التي تملكها النساء". إلا أن **مكتبها لمبادرات التحول (OTI)** مكرّس للعمل في المناطق المعرضة للنزاع أو مناطق التحول المباشر بعد النزاع "يهدف توفير المعونة المرنة قصيرة الأمد التي تساعد على جسر هوة المعونة الإنسانية بجهود الوكالة الأميركية للإنماء الدولي بعيدة الأمد. وكذلك فإن الهدف الأولي **لدايرة التنمية العالمية (DFID)** في المملكة المتحدة هو تخفيض معدلات الفقر دولياً.

• مشاركة المرأة والرجل والشباب بنشاط في عملية بناء السلام وصنع السياسة. يتوجب على جميع العالمين الأخذ بالاعتبار بشكل أفضل الروابط الشاملة بين الفوارق في النوع الاجتماعي والنزاعات العنيفة ومنعها وحلها.

• تعزيز القدرات المحلية للتأثير على السياسة العامة والتعامل مع الإقصاء السياسي والاجتماعي⁽¹⁹⁾.

موقف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة معونة التنمية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في التنمية هو أن "النمو نحو المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة أساسية وحيوية في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية. المعرفة والبصيرة والخبرة لكل من الرجال والنساء مطلوبة إذا أريد للتنمية أن تكون فاعلة ومستدامة وتركز على العنصر الإنساني. المساواة في النوع الاجتماعي تتطلب إجراءات محددة على المستويات الكبرى

ومركز دائرة النزاع والشؤون الإنسانية التابعة لها على قضايا ذات علاقة بالنزاع.

وكما يظهر أدناه فإن لدى العديد من الوكالات متعددة الأطراف سياسات واضحة عن استيعاب النوع الاجتماعي في المسار الرئيسي وتمكين المرأة في جهودها العملية.

وكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA): "الاهتمام بالمساواة في النوع الاجتماعي أساسي لأهداف وممارسات التنمية الراسخة وفي قلب التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن رفع نتائج التنمية إلى الحد الأقصى وإدامتها دون اهتمام واضح بالاحتياجات والاهتمامات المختلفة للنساء والرجال. إذا كانت وقائع وأصوات نصف السكان غير معترف بها فإن أهداف الوكالة (CIDA) في 'تخفيض الفقر والمساهمة في عالم أكثر أمناً ومساواة وازدهاراً' لن يتم تحقيقها"⁽²²⁾.

دائرة التنمية العالمية (DfID): "هناك كم ما فتي ينمو من الإثباتات على أنه ليس النساء وحدهن يتحملن عبء الفقر، وإنما كذلك أن تمكين المرأة شرط مركزي مسبق لإزالة الفقر. مساواة المرأة ضرورة مطلقة إذا أريد إزالة مفسدة الفقر وإذا أريد لشعوب العالم إيجاد مستقبل آمن مستدام ومزدهر. الصراع من أجل المساواة في النوع الاجتماعي أداة رئيسية في إنقاذ مئات ملايين بني البشر من الفقر. فيما عدا ذلك فإن المساواة في النوع الاجتماعي هي عنصر مركزي في النضال الأوسع نحو حقوق إنسانية للجميع"⁽²³⁾.

الاتحاد الأوروبي: "المساواة في النوع الاجتماعي أمر حاسم في التنمية بشكل عام، والرابط بين النوع الاجتماعي والفقر أثبت علاقة وضع النوع الاجتماعي في المسرب الرئيسي في التعاون من أجل التنمية وأهميتها القصوى أكثر من أي وقت مضى. الاستثمار في تحسين وضع المرأة (توفير التعليم تحسين مستويات الصحة وضمان حقوقها في الأرض والعمالة) تعني معدلات أعلى من الإنتاجية ومعدلات أعلى من الإنتاجية ومعدلات أقل من وفيات الأطفال والأمن الغذائي والفقر"⁽²⁴⁾.

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA): استهداف تمكين المرأة والمساواة في النوع الاجتماعي في كافة نواحي المعونة التنموية ينظر إليه الآن على أنه أساسي... تحقيق تمكين المرأة والمساواة في النوع الاجتماعي لا يعني فقط زيادة عدد المشاريع التي تستهدف المرأة، وإنما كذلك اشتغال منظور النوع الاجتماعي في كافة المعونات التي تنفذها الوكالة"⁽²⁵⁾.

الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي: "يعتمد التركيز على المساواة بين الرجل والمرأة في التعاون السويدي من أجل التنمية على شرطين أساسيين: أولاً

الوكالة الأميركية للإنماء الدولي (USAID): "لدى الوكالة اهتمام خاص في تقدم المرأة عالياً. صحة المرأة وتعليمها وفرصها الاقتصادية وحقوقها الإنسانية هي جوهر المجتمعات الناجمة والمستقرة النمو الاقتصادي. من المبادئ الأساسية للخطة الاستراتيجية الجديدة لوكالة الولايات المتحدة للتنمية/وزارة الخارجية هي أن جميع المواطنين، رجالاً ونساءً، لهم أهمية حيوية في مواجهة التحديات الحاسمة اليوم وتحقيق أهداف المساواة والسلام والأمن"⁽²⁷⁾.

10. **المنظمات العالمية غير الحكومية،** وتقوم بمجال واسع متنوع من النشاطات في مرحلة إعادة الأعمار بعد النزاع. على الأرض، يصعب التمييز بين "الإغاثة" و"التنمية" و"إعادة الأعمار". بنفس الطريقة فإن التمييز بين "النزاع" و"ما بعد النزاع" كمرحل قد يكون زائفاً في الواقع. هناك عدد لا يحصى من لمنظمات غير الحكومية تعمل على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني في مجال إعادة الأعمار الاجتماعي والاقتصادي بعد الحرب. بالنسبة لمعظمها يتوجب تحديد مجال النشاطات التي تقوم بها في المضمون المحدد وخيراتها المؤسسية. ومن الأمثلة على المجال الواسع من المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في إعادة الأعمار بعد النزاع - يضم مشروع كير/الولايات المتحدة في غواتيمالا مشاريع تطويرية في المجتمع المدني ومصارف قروية والتعليم وصحة الأم والطفل وإدخال الديمقراطية والوقاية من الكوارث وتنمية المرأة ومرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والعمل مع صغار السن. إضافة إلى الماء والصرف الصحي"⁽²⁸⁾. هناك منظمات دولية غير حكومية كذلك تركز على رفع مستوى المرأة والمساواة في النوع الاجتماعي. وتدعم منظمة النساء من أجل النساء العالمية ومركزها الولايات المتحدة التدريب الوظيفي وإيجاد مشاريع مدرة للدخل للنساء في المناطق التي تمزقها الحروب. كما نشطت منظمة كفيينا تل كفيينا السويدية في مجال تمكين المرأة في العديد من الدول الخارجة من النزاع وبالذات في البوسنة والهرسك.

يمكن للتدخلات الدولية أن تكون مباشرة (قد توفر الوكالات الدولية نفسها الخدمات الصحية وتعيد

ورغم أن وكالات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف تملك المسؤولية العامة لمشاريع إعادة الأعمار فإن العمل الفعلي كثيراً ما يحول بعقود من الباطن إلى شركات خاصة أو مقاولين. كما يتواجد مقاولون أصغر حجماً لهم خبرات في قضايا كالرعاية الصحية والتعليم، توفر هي أيضاً فرص عمل بالتعاون مع المؤسسات التجارية المحلية والمنظمات غير الحكومية. ويملك المقاولون في العديد من الحالات تفويضاً محدداً يتعلق باستخدام النساء أو دعم الأعمال والمنظمات التي تملكها النساء.

العملية، تحديد الأولويات وتخصيص الموارد

حالما يتم توقيع اتفاقية سلام معترف بها دولياً (أي حال وجود إطار سياسي للسلام) تقوم عدة وكالات رئيسية بتقييم للاحتياجات في الدولة. ويختلف مستوى التنسيق عبر المؤسسات وبينها، إلا أن هناك تعاون بين وكالات الأمم المتحدة والبنك الدول، وأحياناً ممثلين من بنوك تنمية متعددة الأطراف. ففي أفغانستان عام 2002 ورغم عدم وجود اتفاقية سلام رسمية بين الفصائل المتحاربة، تم إجراء التخطيط لفترة ما بعد النزاع. وتوضحت الطرق التي تم إرسالها إلى هناك ممثلين من بنك التنمية الآسيوي.

لم تكن عملية تقييم الاحتياجات منهجية عبر المؤسسات أو الدول، وتبذل حالياً جهود لإيجاد أطر تساعد العاملين الدوليين على إجراء التقييم. وفي نظام الأمم المتحدة، وبعد إجراء تقييم أولي للاحتياجات، تقوم وكالات الأمم المتحدة المفوضة بالأعمال التنموية بإجراء تقييم مشترك للدولة (CCA)، وهي "عملية تتم في الدولة لدراسة وتحليل الوضع التنموي الوطني وتحديد القضايا الرئيسية على أساس الاستقطاب والحوار السياسي والإعداد لإطار المعونة التنموية للأمم المتحدة (UNDAF)"، خطة الأمم المتحدة الخمسية التنموية⁽²⁹⁾. كما تقوم المؤسسات المانحة مثل الوكالة الأميركية للإنماء الدولي أو دائرة التنمية العالمية بإجراء تقييم للاحتياجات ولها مقاييس تساعد على اتخاذ القرار فيما يتعلق بمشاركتها في أي دولة.

وتساعد هذه التقييمات أحياناً على تقرير الأجندة الواسعة والقضايا التي ستبحث في مؤتمرات المانحين الدوليين التي يقرر فيها المانحون الرئيسيون الثنائيون ويتعهدون بالأموال اللازمة لدعم عملية إعادة الأعمار اعتماداً على الأولويات التي تم تحديدها في عملية تقييم الاحتياجات، إضافة إلى معلومات أخرى، بما فيها تفويضاتها الخاصة والقضايا ذات العلاقة. وفي العديد من الحالات يتم إيجاد "صندوق انتمان متعدد المانحين" يتم من خلاله بعد ذلك تخصيص الأموال للعاملين الوطنيين والدوليين لجهود إعادة الأعمار. ويقوم البنك الدولي بإدارة الصندوق أما وحده أو بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات دولية أخرى.

ومن جهة نظر ناشطي المجتمع المدني المحليين، وخاصة النساء يجب أن يكون الهدف الرئيسي ضمان وجود

الأطفال المخطوفين إلى ذويهم أو تدير مشاريع زراعية) وقد تتم من خلال شركاء محليين. في المناطق التي لا يمكن ضمان الأمن كالعراق عامي 2003 و2004 وأفغانستان في الأعوام 2001 - 2004، تضطر الوكالات الدولية أحياناً لسحب موظفيها بينما تستمر في دعم شركاءها المحليين مالياً ومن خلال التدريب والتخطيط المشترك. وهذا يمكن الوكالة الدولية من متابعة الوضع على الأرض بينما هي تقوم بحملات التأثير العالمية وأعمال التضامن نيابة عن الشركاء. هذا الشكل من أشكال الدعم غير المباشر مفيد أيضاً في دعم القدرات المحلية وملكية المشاريع. وهو كذلك ممارسة جيدة للعاملين الدوليين للمساعدة على إنشاء الأنظمة والاستراتيجيات من خلال الشركات، كبدائل للمشاركة المباشرة.

11. اللاعبون الوطنيون: ويلعبون دوراً محورياً في

التفاوض على التمويل من المجتمع الدولي ووضع الأولويات. الاهتمامات الرئيسية للدولة في مرحلة ما بعد النزاع من الأرجح أن تكون الأمن العسكري والتسوية وإنشاء هيكل سياسية واشتغال الأطراف التي كانت تتنازع في الآليات الوطنية. في جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت الحكومة الانتقالية التي تم إنشاؤها عام 2003 بدمج خمسة أطراف في الحكومة عن طريق تخصيص مركز نائب رئيس لكل منها، ودمج قوات المتمردين في الجيش الوطني وأعداد الدولة للانتخابات بعد سنتين. وفي يوغندا تم إيجاد برنامج تعليمي (بما في ذلك بناء المدارس وتدريب المعلمين) من خلال برنامج إعادة أعمار شمال يوغندا كوسيلة لمجابهة سنوات من الإهمال أدت في نهاية المطاف إلى استنزاف الشباب بعيداً عن المدارس وإلى القوات المتمردة.

منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً محورياً كذلك وتملك قدرات أعظم من الهيئات الحكومية في الفترة ما بعد النزاع مباشرة. ولكن فترة ما بعد النزاع تخلق تحديات جديدة لعلاقتها مع الدولة والمانحين الدوليين. المجتمع المدني قوي في العديد من الدول التي تمزقها الحروب، وهي المزود الرئيسي للخدمات ومسلم رئيسي للمعونة الدولية. إلا أنه في الفترة التي تلي النزاع فوراً ينزع تركيز المانحين الدوليين إلى الانتقال باتجاه تقوية قدرات الدولة على تأكيد سيطرتها والحفاظ على السلطة. وقد يعني هذا تحول مباشر للأموال من المجتمع المدني إلى الحكومة، وإلى تهميش المجتمع المدني من الساحة في وقت تعتبر الدولة في أمس الحاجة لقدراته وخبرته.

12. المقاولون الربحيون، كشرركات الهندسة والإنشاءات

الكبرى، ولها عادة حضور قوي في دول ما بعد النزاع، حيث تقوم بفتح المكاتب واستخدام العمالة المحلية وإعطاء عقود من الباطن للشركات محلية.

مشاورات مع فرق دولية ليتم دمج وجهات النظر في النوع الاجتماعي في تقييم الاحتياجات والأولويات والتفاعل مع المانحين.

الدروس والتحديات

أثر النزاعات في البوسنة ورواندا وهايتي وتيمور الشرقية اكتسب المجتمع الدولي بما فيه الدول المانحة الكبرى ونظام الأمم المتحدة والبنك الدولي وقطاع المنظمات غير الحكومية خبرة هامة في إعادة الاعمار ما بعد النزاع. وهناك تقرير متنامٍ للحاجة إلى التأقلم والتعامل مع متطلبات كل دولة بشكل محدد. ولكن في الوقت نفسه هناك تفهم متزايد بأنه حتى يتسنى للمساعدات الدولية أن تكون فاعلة يجب تنسيقها والقيام بها في الوقت المناسب – مع قبول مشترك للأولويات.

المعونة المعلن عنها سلفاً لإعادة الاعمار – ما بعد النزاع هي شكل فريد من أشكال المعونة التنموية ولها هدفان أساسيان⁽³⁰⁾:

• مخاطبة الاحتياجات على المدى القصير بما فيها المعونة الإنسانية والإغاثة وغيرها من أشكال المعونة ما بعد الحالة الطارئة.

• إصلاح (أو إيجاد) البنية التحتية الفعلية والمؤسسية الضرورية لدعم عملية التنمية الاقتصادية بعيدة الأمد.

هذه الأهداف لبيت غير متناغمة. إلا أنه في نهاية المطاف وفي العديد من الحالات تشكل عملية إيجاد توازن بين القضايا قصيرة الأمد وطويلة الأمد وتطوير عملية انتقال فعالة تحدياً كبيراً. ففي معظم الحالات يتم توفير المعونة على المدى القصير للمساعدة على التعامل مع القضايا الإنسانية الصعبة مثل عدم وجود الغذاء، إلا أن الانتباه الدولي قصير في العادة، لذا إن التعهد بتوفير المعونة على المدى البعيد لا يتم تحقيقه في العديد من الحالات. إضافة إلى ذلك فإن الدراسات تظهر أنه في السنوات القليلة الأولى بعد الحرب لا تملك الدولة قدرات كبيرة على استيعاب الأموال. ولكن ذلك يتغير بصورة كبيرة على المدى المتوسط. الواضح أنه لا يوجد توجه يلائم جميع الحالات للأعمار بعد النزاع، ولكن المؤسسات الدولية الكبرى لديها توجهات متماثلة في تحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات.

ويحاول المجتمع الدولي باستمرار تحسين عمليات التعاون والتنسيق مع الحكومات المحلية، إلا أن هناك ازدواجية في نهاية المطاف وتشظٍ وفجوات لا يتم التعامل معها. إضافة إلى ذلك ورغم الإعلام المحيط باجتماعات المانحين فإنه نادراً ما يتم الالتزام بالتعهدات التي يتم اتخاذها. وفي كثير من الأحيان تقوم الدول المانحة "بمضاعفة" دعمها عن طريق تضمين مساهمات سابقة لها لتلك الدولة في تعهداتها "الجديدة" أو تضمين تمويلها العادي لوكالات الأمم المتحدة

كجزء من ذلك التعهد. وفي العديد من الحالات لا يتم تسديد الأموال أو يتم صرفها على احتياجات قصيرة الأمد. ففي أفغانستان في الفترة من كانون ثاني/يناير 2002 ونيسان/أبريل 2003 تعهدت الهيئات المانحة بمبلغ 2.1 مليون دولار لإعادة الإعمار، ولكن لم يسدد منها سوى 27 % (499 مليون دولار) على مشاريع كبرى، حيث تم صرف الرصيد على مشاريع إغاثة إنسانية آنية⁽³¹⁾.

ويمكن استنباط عدد من الدروس الرئيسية من التجارب السابقة:

• قيل توفير المعونة الدولية من الأساسي وجود تفويض سياسياً أو إطار لإعادة الاعمار تخرس جذوره في عملية حل النزاع ومقبول على المستويين الوطني والدولي.

• تحتاج الحكومات الوطنية في دول النزاع للدعم عن طريق توفير ميزانية شاملة علنية وشفافة. الشفافية والمساءلة أمران أساسيان في بدء هذه العملية.

• يجب تطوير برامج إعادة الاعمار بالاشتراك مع مانحين آخرين والحكومة الوطنية وشعب الدولة، ويجب أن تتطابق مع تطلعات شعب الدولة.

• يتوجب على اللاعبين الدوليين تنسيق أعمالهم قدر الإمكان (مثلاً تجميع الموارد في صندوق مشترك يديره تجمع من الحكومة الوطنية والمجتمع المدني وممثلين دوليين يمكنه أن يشكل وسيلة للحد من التشطي والازدواجية). يجب أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى هذا الصندوق.

3. كيف يؤثر إعادة الاعمار ما بعد النزاع على النساء؟

الدعم المادي المعتبر، والمعونة الفنية والاهتمام الذي يعطي للدول مباشرة بعد النزاع يديرها التزام بإحداث تغييرات اقتصادية سياسية كبرى تقوي احتمالات السلام وتدعمها. هذا الدعم يمكنه بل ويتوجب عليه مخاطبة الأسباب التاريخية للتفرقة ضد قطاعات محددة، بما فيها النساء.

الأموال التي تتدفق والبرامج والمشاريع التي يتم تطويرها والخيارات الرئيسية التي يتم اتخاذها، ابتداءً من وضع الأولويات لإعادة الاعمار الوطني إلى القرارات المتعلقة بإعادة بناء المدارس والطرق والمستشفيات أو توفير الطاقة، تؤثر جميعها على المرأة بشكل مباشر. وإذا غابت النساء عن عملية اتخاذ القرار وإذا لم يتم استيعاب منظور النوع الاجتماعي في عمليات التقييم والتخطيط والتنفيذ، فإن هناك احتمالات كبيرة في أن يتم تجاهل احتياجات المرأة وقدراتها. لا تستطيع الدول الخارجة من الحرب، حيث

تشكل المرأة غالبية السكان تحمل تجاهل احتياجات ومهارات المرأة وتهميشها.

- تمثيل المرأة محدود على مستويات صنع القرار في مؤسسات مثل الوزارات والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تتحكم بأهم الموارد.
- الطبيعة المحلية وغير الرسمية للعديد من المنظمات النسائية إضافة إلى انعدام وجود نقاط اتصال لها يجعل من الصعب للمرأة الوصول إلى الأموال والبرامج التي يقوم اللاعبون الدوليون الرئيسيون بليجائها.
- ميزانيات القطاع الاجتماعي حيث يحتمل إيجاد فرص عمل للمرأة، هي الأولى التي تتعرض للتخفيض عندما يواجه الاقتصاد صعوبات، وبالتالي قد تتعرض النساء للاستثناء عن طريق التمييز في ممارسات التعليم والتدريب والتوظيف.

- قد يتنافس الجنود الذكور أو أرباب الأسر من الذكور مع النساء على فرص العمل والتحكم بالمصادر الاقتصادية، بحيث يتم إعادة النساء "إلى المطبخ" في نهاية الحرب.
- في المجتمعات الزراعية قد لا تتمكن النساء من الحفاظ على مزارعهن بسبب النزوح أو العمالة الأسرية غير المناسبة أو دمار المعدات وفساد البذور.
- قوانين الملكية والوراثة التي تحتفظ بحق الملكية في أسرة الذكر فقط قد تستثنى النساء من الوصول إلى أو التحكم بالائتمان، والأرض وغيرها من سبل الإنتاج حتى عند غياب رب الأسرة الذكر.

التحديات التي تواجه النساء؟

- في المناطق التي يحدث فيها النزاع العنيف والحرب، وبينما تنهار خدمات الدولة وشبكات الدعم التقليدية، تتسلم المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية مسؤولية رعاية القطاعات المعرضة من السكان. وتأخذ النساء بشكل خاص القيادة في رعاية الأيتام والمرضى وكبار السن وتوفير الدعم النفسي للتكالي والمصابين بالصدمة. كما تبحث النساء عن فرص اقتصادية – أحياناً في ظروف وأحوال غير مألوفة وغير آمنة للحفاظ على مستويات أساسية من الغذاء والماء والمأوى. ورغم ثقل الحمل فإن هذه المهام والمسؤوليات تعزز من المهارات والقدرات النسائية وتعني أحياناً أن المرأة قد وجدت في مكان فريد للمشاركة في جهود إعادة الاعمار.

- ورغم ذلك فإن المرأة تواجه صراعاً صعباً في الوصول إلى والاستفادة من المعونة ما بعد النزاع. فمن ناحية تواجه النساء قيوداً في مجتمعاتها التي يسيطر عليها الرجل أحياناً. ومن ناحية أخرى تواجه النساء مقاومة أو عدم اهتمام من قبل العاملين الدوليين الذين يسيطرون على الموارد الرئيسية ولكنهم لا يملكون سوى مقدرة واستعداداً وتفهماً محدودة للتشاور مع النساء وضمان استيعاب فاعل للنوع الاجتماعي في المسار الرئيسي. معوقات مشاركة المرأة
- قد تشعر النساء بعدم القدرة على قبول العمل الرسمي بسبب العناية بالأطفال وغير ذلك من الالتزامات البيئية⁽³⁴⁾
- حجم العمل الضروري للعناية بالأسرة في الظروف الاقتصادية الصعبة قد يشكل عبئاً على صحة المرأة.
- يستمر العنف ضد النساء بعد انتهاء الحرب في

بيوتهن. هذا يؤثر بشكل خطير على قدرتهن على المشاركة في المجالات العامة الاقتصادية.

تستطيع المنظمات النسائية لعب دور أساسي في مساعدة المرأة على التغلب على المعوقات والتحديات التي تواجهها في محاولة الوصول إلى والاستفادة من معونة إعادة الأعمار.

4. كيف تتمكن المرأة من التغلب على التحديات؟

تشكيل الأولويات والحصول على صوت في اجتماعات المانحين

تستطيع المنظمات النسائية الاتصال باللاعبين الدوليين الرئيسيين كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير المعلومات حول أوضاع النساء في بلادها، والاستقطاب من أجل زيادة التطلعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في أعمالها والمساعدة في عملية تقييم الاحتياجات لضمان اشتمال قضايا النوع الاجتماعي بشكل كامل والمبادرة بمشاورات لتحديد الأولويات وضمان أخذ احتياجات النساء في الاعتبار.

وتستطيع المجموعات النسائية كذلك التأثير من أجل الاشتغال والتمثيل في اجتماعات المانحين الرئيسيين. بالنسبة لأفغانستان وقبل اجتماع كاتون ثاني/يناير للمانحين في طوكيو باليابان أدت جهود الاستقطاب من قبل نشطاء حقوق المرأة من أفغانستان وغيرها، بدعم من اليونيفيم إلى اجتماع للمجموعات النسائية الأفغانية مع المانحين في أوروبا. وفي طوكيو قدم أنصار حقوق المرأة العاملين من خلال مجموعة العمل من أجل حقوق المرأة الأفغانية عدداً من المقترحات للمانحين بما فيها توصيات باشتراك المعونة مشاركة المرأة في صنع القرار في عملية إعادة الإعمار، وتقييم الأثر المبني على النوع الاجتماعي للتدخلات، وبأن تكون النساء مستفيدات من 50% من المعونة الاقتصادية المقدمة وبأن تزود وزارة شؤون المرأة بالموارد المناسبة وبأن يتم تمويل المنظمات غير الحكومية⁽³⁶⁾.

يشار إلى النزاع العنفي أحياناً على أنه المقداح الذي يثير "أنوثة الفقر" **Feminization of Poverty**. مما يعني أن المرأة تتواجد بشكل متزايد في صفوف الفقراء. ويصل هذا جزئياً نتيجة للنسبة المتزايدة للأسر التي ترأسها المرأة بحيث تعتمد الأسرة عليها (عادة حوالي 30 – 40% في المجتمعات التي تخضع للتحول بعد النزاع). ويعتقد بأن الأسر التي ترأسها امرأة معرضة بشكل خاص.

ومن الصعوبات التي قد تواجهها الأسر التي ترأسها امرأة موارد العمالة غير المناسبة، خاصة في المجتمعات الزراعية وذلك بسبب قلة الرجال الراشدين وانشغال النساء الراشحات في الأعمال المنزلية. ومن الصعوبات الأخرى أنهن، في غياب الرجال، غير مرتبطات بشكل جيد في الشبكات التي تتحكم بالأسواق والإمدادات وصنع القرار على صعيد المجتمع المحلي، كما أن روابطهن بهيكل السلطة ضعيفة.

ورغم تعرضهن في المجتمع الواسع هناك أوقات يُدع فيها أفراد الأسر التي ترأسها امرأة أكثر من غيرهم، حيث أن النساء اللواتي يوفرن الرعاية في الأسرة يقمن بوضع أولويات ازدهار الأسرة. واعتماداً على الأوضاع الثقافية كذلك والحدود التي خففت الحروب من الدور التقليدي للذكر في الاقتصاد، تجد النساء أحياناً مجالات عامة جديدة للمتاجرة وغيرها من النشاطات المدرة للربح. في جمهورية أرض الصومال وفر غياب الأنظمة الحكومية الفرص لانتعاش الأعمال التجارية. وقد شكل ذلك نتيجة إيجابية للنساء في بعض الأحوال، لأنهن أصبحن يشغلن أدواراً تزداد أهمية في التجارة. ولكن تغييرات كهذه كثيراً ما تكون مؤقتة. ففي العادة تضطر النساء بعد الحرب لترك وظائفهن تحت الضغط والتنازل عن الموارد للرجال.

التحدي الذي يواجه هؤلاء الذين يرغبون بدعم الأسر التي ترأسها امرأة هو زيادة مخصصاتهم (تقوية مواقفهم عندما يحين وقت المطالبة من السلطة أو من أي أفراد آخرين في المجتمع). ويمكن إحداث ذلك عن طريق تغيير التشريعات والسياسات وزيادة الوعي في أوساط المرأة حول حقوقها ودعم جهودها للإعراب عن احتياجاتها. إلا أن ذلك صعب التحقيق عندما يحتمل أن تكون جميع الأسر معرضة وفي الوقت الذي لم يتم بعد وضع أنظمة الحكم والتشريع في مكانها. تعتمد النساء في هذه الظروف بشكل أكبر على الدعم المتبادل.

المجموعات النسائية باتجاه إعادة تأهيل المستشفيات المحلية والخدمات التعليمية وسعت للحصول على تمويل لمرافق الائتمان للمؤسسات الصغيرة جداً للرجال الذي تم تسريحهم⁽³⁷⁾. وفي إقليم كوسوفو اجتمعت 22 منظمة نسائية في سلسلة من الاجتماعات لبحث مشاركة المرأة في إعادة الاعمار سياسياً واجتماعياً واقتصادياً – وقد اعتبر ذلك أعداداً للمرأة للمشاركة في نشاطات إعادة الاعمار التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE). ونتيجة لذلك تم تعيين ست نساء في المجلس الاقتصادي

في البوسنة والهرسك وفي رواندا بعد النزاع، ونتيجة لجهود الاستقطاب من قبل المجموعات الدولية تم إنشاء صناديق محددة (تصل قيمتها إلى خمسة ملايين دولار) تحت رعاية الوكالات الدولية، بتكليف بدعم النساء وتشجيع مشاركتهن في عمليات إعادة الاعمار. وفي العراق عام 2004 باشرت منظمات مركزها الولايات المتحدة بما فيها منظمة "النساء تثن السلام" جهود الاستقطاب ونشر الوعي لتمكين المرأة من خلال حزمة المعونة التي وافق عليها الكونغرس. وفي أرض الصومال ضغطت

الحكومة وزارة مكرسة لتمكين المرأة وسياسة وطنية للنوع الاجتماعي تم إعدادها عام 2001. وقد مرور ذلك الطريق للنوع الاجتماعي لتعريفه كأحد ثلاثة أولويات مستعرضة في عملية مراجعة إستراتيجية الفقر. وقد عملت الحكومة على رعاية بحوث واسعة حول نواح متنوعة من السيئات المبنية على أساس النوع الاجتماعي، وقد أدخلت نتائج البحوث في النقاشات داخل كل وزارة ودائرة حكومية حول الحواجز أمام المساواة في النوع الاجتماعي وكيفية التغلب عليها. نتيجة لذلك تلتزم وزارة الزراعة بزيادة عدد النساء اللواتي تصلهن برامج الإرشاد الزراعي. وتهدف وزارة التربية والتعليم إلى زيادة عدد الفتيات في المدارس. وتقوم هيكل الحكم الإقليمي بتشجيع تمثيل النساء في عملية صنع القرار المحلية. وتستخدم أساليب أعداد الميزانيات الحساسة للنوع الاجتماعي في تدريب موظفي القطاع العام على ترجمة القرارات السياسية إلى أعمال راسخة من خلال تخصيص الموارد⁽⁴²⁾.

توفير الخدمات والدعم

ومن الأساليب الأخرى للوصول إلى المعونة الدولية والتأثير على استخدامها، التشارك مع أو التعاقد من الباطن مع لاعبين دوليين وتوفير الخدمات والدعم (مثلاً التدريب في مجال توليد الدخل، الإرشاد في حالات الصدمة، المشورة في مجال الصحة الإنجابية والجنس أو الاستشارة القانونية والتدريب). ويمكن توجيه هذه المعونة نحو نساء أخريات. فمثلاً تعمل المنظمة الأوغندية 'أصوات الشعب من أجل السلام' مع نساء وأطفال أصيبوا وأصبحوا معاقين بسبب الحرب. وتقوم المنظمة بإنشاء مجموعات دعم متبادل وترتيب نشاطات التدريب في مهارات توليد الدخل والاستقطاب وتقوم بتعريف أعضائها على المعونة الطبية وغيرها. ويقوم مركز مديكا لعلاج المرأة في البوسنة بتقديم خليط من الرعاية الطبية والنفسية للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والإساءة. وفي السودان لعبت جمعية النساء السودانيات في نيروبي دوراً أساسياً في التوسط مع المانحين الدوليين وتيسير انتقال الأموال إلى المنظمات الصغيرة والمحلية⁽⁴⁴⁾.

تجنب النكسات: تكتيكات واستراتيجيات من أجل الاستدامة

رغم أنه من الأمور الخاضعة للنقاش بشكل واسع بأن التعليم والسلطة الاقتصادية والقدرة على توليد الموارد المالية يمكنها تمكين المرأة من التأثير على عملية صنع القرار السياسي والتأثير على التوجهات الاجتماعية، إلا أن ذلك لا يحدث في كثير من الحالات. قد تستطيع النساء توليد الدخل، إلا أنهن في غالبية الحالات أما لا يملكن الوعي الكافي أو غير قادرات على التأثير على عملية صنع القرار السياسي. إضافة إلى ذلك وفي معظم المجتمعات التي تعرضت للنزاع (وفي الشعوب النامية) يمكن لتحكم النساء في الموارد وجهودهن الناجحة في توليد المردود المادي أن تؤدي إلى نكسة في أوساط الرجال في المجتمع المحلي. وإذا لم يتم التعامل مع هذا الأمر فقد ينتج عنه إغلاق المشروع. يتوجب على المانحين والمستفيدين من

التأثير على السياسات الوطنية والميزانيات

في فترة ما بعد النزاع وبينما يتم تأسيس وزارات جديدة وإيجاد ميزانيات جديدة تتواجد فرصة لضمان أن تكون السياسات على المستوى الوطني حول مواضيع عديدة حساسة للنوع الاجتماعي. وفي التوجهات التي اتخذت في عدد من الدول إنشاء وزارة لشؤون المرأة وتكليفها بتشجيع تمكين المرأة والعمل مع وزارات أخرى لضمان اشتمال وجهات النظر المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملها. هناك قلق أن وزارة كهذه قد تخاطر بتهميش النساء ولكن هناك فوائد كذلك من وجود وزارة لها ميزانية مكرسة للنساء. وبالمقابل وفي جنوب أفريقيا لا توجد وزارة مكرسة بل هناك هيئة للمساواة في النوع الاجتماعي تم تشكيلها بموجب الدستور لتشجيع المساواة في النوع الاجتماعي وإعداد التوصيات حول التشريعات ومراقبة تقدم الدولة نحو المساواة في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمعايير العالمية⁽³⁹⁾. إضافة إلى ذلك تتواجد في الوزارات الفردية كوزارة الدفاع نقاط بؤرية للنوع الاجتماعي تشجع المساواة في النوع الاجتماعي داخل المؤسسة.

ومن التوجهات الأخرى نحو استيعاب النوع الاجتماعي في المسار الرئيسي للاقتصاد الوطني، الاستقطاب من أجل، ومباشرة ميزانيات النوع الاجتماعي. وصنع ميزانيات النوع الاجتماعي هو ممارسة تراجع من خلالها مخصصات الحكومة المالية لتقييم ما إذا كانت تمثل استخداماً فعالاً للموارد لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي. ويتم في العملية فحص ثلاثة أنواع من بنود الميزانية: الإنفاق المخصص للبرامج والسياسات التي لها أهداف محددة في مجال النوع الاجتماعي (كالمشاريع المصممة بالتحديد للمرأة) والإنفاق الذي يشجع على المساواة في النوع الاجتماعي ويضعه في المسار الرئيسي لنواح أخرى. مثلاً إذا كان سكان دولة ما يتكونون من أكثر من 60% من الإناث معظمهم في سن الإنجاب، يمكن للميزانيات الصحية الحساسة للنوع الاجتماعي ضمان وجود أموال مناسبة مخصصة للرعاية الصحية الإنجابية. ويمكن القيام بعملية وضع الميزانيات للنوع الاجتماعي داخلياً في الحكومة ولكنها أكثر فاعلية في حال مشاركة المجتمع المدني في وضعها⁽⁴⁰⁾.

وقد قامت برامج مثل مبادرة الميزانيات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي بقيادة بقيادة اليونيفيم، وسكرتارية الكومنولث والمركز الدولي لأبحاث التنمية بتطوير أدوات لدعم الحكومات والمجتمع المدني في تطبيق تقنيات الميزانيات على أساس النوع الاجتماعي والتي تمارس في عدد متزايد من الدول⁽⁴¹⁾.

فبعد مذابح رواندا الجماعية عام 1994 قامت النساء بتنظيم أنفسهن وإنشاء تحالفات فاعلة عبر المجتمع المدني والحكومة والبرلمان للضغط باتجاه المساواة. وقد أوجدت

الحكومية، المانحين) الذين يمكن أن يشاركوا في منظمتك في الاستقطاب لعملية كاملة من إدخال النوع الاجتماعي في المسار الرئيسي في جهود إعادة الاعمار.

6. انضمي إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى لإجراء تقييم لاحتياجات المجتمعات المحلية والتي تحدد الأولويات والمهارات الموجودة والقدرات والفجوات القائمة. انشري ووزعي النتائج بشكل واسع في أوساط اللاعبين الدوليين والوطنيين.

7. لتكن أهدافك واضحة اعتماداً على قدراتك وما يمكنك المساهمة به ومن الممكن العمل معه حتى يتسنى رفع مستوى أثرك. تأكدي أن لديك خطة استراتيجية وكوني واضحة فيما يتعلق بالنواحي التي يتوجب تقويتها، بما فيها إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات ووضع الميزانيات والمحاسبة.

8. قومي بتأسيس تجمّع أو تحديد منظمة تتسلم الأموال وتنسيق عملية دفعها على شكل هبات صغيرة للمجموعات المحلية وغير الرسمية. تأكدي من أن المجتمع الدولي يعرف بوجودها.

9. قومي بتحديد المخربين الدوليين وآخرين باستطاعتهم الوقوف حجر عثرة أما جهودك. شاركي معهم وقومي بتطوير تكتيكات للحصول على دعمهم.

المعونة ضمان، من ناحية، أن يكون لبرامج توليد الدخل مكون مميّز لتمكين المرأة حتى تستطيع المرأة الحفاظ على مساحتها وعملها. من ناحية أخرى عليها أن تحاول تحديد التهديدات المحتملة وتخفيض مخاطرات حدوث نكسة ضد النساء. ففي كولومبيا وبعد سنوات من مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية ولكن دون تأثير يذكر في السياسة، تقوم المنظمات النسائية الآن بدمج المشاريع المدّرة للدخل مع تدريب في مجال الحقوق السياسية والتمكين.

وفي السودان قامت مجموعات نسائية وجمعية للأرامل بإنشاء مرفق للمؤتمرات وخدمات الطعام بهدف توليد الدخل. ورغم أن ملكية المشروع هي في يد النساء إلا أن الإدارة والموظفين هم رجال محليين يستفيدون من تسلم رواتب دورية. وفي أفغانستان، اتصل موظفو الأمم المتحدة الحساسون للنوع الاجتماعي بالزعماء القبليين الذكور سعياً وراء موافقتهم على المبادرة ببرامج تدر الدخل لنساء القرى.

5. القيام بعمل استراتيجي، ماذا تستطيع النساء صناعات السلام عمله؟

1. تحديد لاعبين دوليين رئيسيين ووكالات، متواجدين في بلدك واستشاراتهم، سعياً وراء إدخال وجهات النظر المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية تقييم الاحتياجات والتخطيط. الاستفادة من التزاماتهم المؤسسة وتكليفهم في هذه القضية.

2. شجعي منظمتك على إيجاد الاستراتيجيات التي تتبناها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وأسرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. اعلمي على البناء على:

- سياساتهم حول استيعاب النساء في عملية إعادة الاعمار بعد النزاع
- الاستثمار الذي يجري القيام به
- تفاعلهم والتزامهم بالاشتغال في المجتمع المدني

3. اسعي للمشاركة في عملية اجتماعات المانحين والعمل مع اليونيفيم وغيرها من المنظمات التي تدعم عملية استيعاب المرأة واشتمالها.

4. قومي بتطوير عروض ومقترحات لبرامج ومشاريع تعتمد على نقاط القوة في مؤسستك. حدي الممولين الرئيسيين. اجتمعي معهم واقترحي ترتيب شراكات.

5. باستخدام الشبكات الدولية ومصادر عن شبكة الإنترنت، حدي اللاعبين الدوليين (المنظمات غير

أين يمكن الحصول على مزيد من المعلومات؟

- إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المعونة التنموية 2001: إرشادات المساعدة في منع النزاع،
><http://www.oecd.org/dataoecd/15/54/1886146.pdf>

- منهاج عمل بيجين <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijin/platform/plat1.htm>

http://www.clingendael.nl/cru/pdf/womens_roles_samenvatting.pdf

- مبادرات إعداد الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي www.gender-budgets.org

- منظمة العمل الدولية (ILO) الاستجابة للأزمات وإعادة الاعمار
<http://www.ilo.org/public/english/employment/recon/crisis/index.htm>

- إطار مهمة إعادة الاعمار بعد النزاع. <http://www.csis.org/isp/pcr/framework.pdf>

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكتب الوقاية من الأزمات والتعافي <http://www.undp.org/bcpr>

- لجنة الأمين العام للأمم المتحدة من الأشخاص البارزين في المجتمع المدني وعلاقات الأمم المتحدة.
<http://www.un.org/reform/panel.htm>

- وكالة الولايات المتحدة الدولية (USAID) Conflictweb.
<http://www.usaid.gov/regions/afr/conflictweb>

- وحدة الوقاية من النزاع وإعادة الاعمار التابعة للبنك الدولي.
<http://lnweb18.worldbank.org/ESSD/sdvext.nsf/67ByDocName/AboutUS>

<http://www.wider.unu.edu/conference/conference-2004-1/conference%202004-1-papers/Zuckerman-Greenberg-0206.pdf>

مصطلحات مختصرة

بنك التنمية الآسيوي	ADB
بنك التنمية الإفريقي	AfDB
استراتيجية المعونة للدولة	CAS
التقييم المشترك للدولة	CCA
وكالة التنمية الدولية الكندية	CIDA
المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية	CSIS
لجنة المعونة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	DAC
دائرة التنمية الدولية للمملكة المتحدة	DfID
دائرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	DPKO
البنك الأوروبي للتنمية والإعمار	EBRD
الاتحاد الأوروبي	EU
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
فيروس نفس المناعة/مرض نقص المناعة المكتسب	HIV/AIDS
مجموعة بنوك التنمية عبر أمريكا	IADB
اللجنة القائمة عبر الوكالات	IASC
البنك الدولي للتنمية والإعمار	IBRD
المركز الدولي لحل الخلافات الاستثمارية	ICSID
جمعية التنمية الدولية	IDA
شركة التمويل الدولية	IFC
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA
بنوك التنمية متعددة الأطراف	MDBs
الأهداف التنموية للألفية	MDGs
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة	OCHA
منظمة التعاون الإقليمي والتنمية	OECD
مكتب مبادرات التحويلات التابع لوكالة الولايات المتحدة للإينماء الدولي	OTI
صندوق ما بعد النزاع	PCF
عملية استراتيجية تخفيض الفقر	PRS
صوت الشعب من أجل السلام	PVP
جمعية المرأة السودانية في نيروبي	SWAN
الأمم المتحدة	UN
إطار الأمم المتحدة للمعونة التنموية	UNDAF
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
صندوق الأمم المتحدة للأطفال	UNICEF
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	UNIFEM
الولايات المتحدة	US
الوكالة الأميركية للإينماء الدولي	USAID

OECD. 27 أيلول/سبتمبر 2004.
http://www.oecd.org/about/0,2337,en_2649_201185_1_1_1_1_1_1,00.html

(17) في عام 2004 كان أعضاء لجنة معونة التنمية (DAC) هم أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اللجنة الأوروبية.

(19) أنظر

http://www.oecd.org/document/45/0K2340,en_2549_34567_1886125_1_1_1_1,00.html

(21) لمزيد من المعلومات أنظر موقع الإنترنت المذكور أعلاه

(2) أنظر إطار إعادة الأعمار ما بعد النزاع في

<http://www.wcsis.org/isp/pcr/framework.pdf>

(3) نفس المصدر

<http://www.wcsis.org/isp/pcr/framework.pdf>

(4) لمزيد من المعلومات حول أعضاء البنك الدولي ومؤسساته

أنظر <http://www.worldbank.org>

(6) أنظر

<http://www.worldbank.org/gender/module/overview/bank.htm>

(7) تنسيق الاستجابة الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة – إلكتروني. 27 أيلول/سبتمبر 2004.

http://www.ochaonline.un.org/webpage.asp?Nav=coordination_en&Site=coordination&Lang=en

(8) لمزيد من المعلومات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أنظر 27 أيلول/سبتمبر 2004.

http://www.ochaonline.un.org/webpage.asp?Nav=about_en&Site=about&Lang=en

(9) "الفصل الثالث – منع النزاع والتعافي منه: نحو الاشتغال

(10) ممارسة المساواة في النوع الاجتماعي. ملاحظة

نيويورك. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2002. 13 آب/أغسطس 2004.

<http://www.undp.org/policy/docs/policynotes/gender-9dec02.doc>

(12) انظر

<http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/faq/q13.htm>

(13) نفس المصدر

<http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/faq/q13.htm>

(14) المزيد من المعلومات أنظر <http://www.wfp.org>

(15) مصادر: <http://www.worldbank.org> و

<http://www.developmentgoals.org>

(16) كما ذكر في "عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

. لندن دائرة التنمية الدولية 2000. 13 آب/أغسطس 2004.

(28) <http://www.oecd.org/pubs/4945/vp0454.htm>

من أجل إلى التعاون حول التحويلات الأمير كية إلى أوروبا. والآن ترمز الحروف إلى التعاون من أجل المعونة

OECD 27 أيلول/سبتمبر 2004.

http://www.oecd.org/about/0K2337,en_2649_33721_2004_1_1_1_1,00.html

http://www.oecd.org/about/0,2337,en_2649_34541_1_1_1_1_1_1,00.html

(29) للحصول على أمثلة حول CCA أنظر
<http://www.unchina.org/html/cca.html>
(30) وايس.

(33) نفس المصدر

<http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.sh> (36)
[tml?cmd%5B157%5D=x-157-3389%20&cmd%5B189%5D=x-189-3389](http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.sh?cmd%5B157%5D=x-157-3389%20&cmd%5B189%5D=x-189-3389)

(37) غاردنر والبشرى
(38) ابيديلا، ليزلي. "كوسوفو: فرص ضاعت، دروس للمستقبل". ممارسة التنمية 2/13 و 3. اكسفورد: أوكسفام 2004

(39) http://www.safrica.info/ess_info/sa_glance/c_onstitution/cge.htm

(41) لمزيد من المعلومات أنظر <http://www.gender-budgets.org>

(43) أنظر
<http://www.hri.ca/organizations/viewOrg.asp?ID=8435>

(44) تم توفير المعلومات خلال مباحثات ضمن مجموعة مع أعضاء شبكة الوصول في العمل الاجتماعي في الإنذار الدولي والمرأة تشن السلام – مباحثات حول حقيقة الأدوات. لندن، تموز/يوليو 2004.